

## المرأة الأردنية في التعليم وفي العمل دراسة في المجتمع الأردني

ميسون وائل العتوم، خضر وائل العتوم، عبير دبابنة\*

### ملخص

هدفت الدراسة التعرف إلى أهم الأسباب السوسولوجية والانثروبولوجية للمفارقة الكبيرة بين التفوق الملحوظ الذي حققته المرأة الأردنية على مستوى الالتحاق بالتعليم، وفي المقابل مساهمتها المتواضعة على المستوى الاقتصادي. ولمعرفة أسباب هذه الإشكالية أرتأينا أن نوجه البحث إلى ثلاث واجهات رئيسية. حاولنا على واجهة أولى رسم خارطة تعليم المرأة الأردنية، لتتضح لنا أهم كفاءاتها واختصاصاتها. وعلى واجهة ثانية، عملنا على رسم خارطة لعمل المرأة بالمجتمع الأردني حتى نتبين أهم المجالات التي تستوعبها في صيرورة الانتاج. وأخيراً حاولنا فهم الأسباب العميقة التي تحول دون عمل المرأة، واهتمامها بالشأن العام.

لقد بيّنت نتائج الدراسة أن وراء هذه الظاهرة أسباباً سوسولوجية كان أهمها بقاء القطاعات الجاذبة للإناث (صحة وتعليم) ذات نمو بطيء ونتاجية منخفضة، ترافق ذلك مع تراجع دعم صندوق النقد الدولي لقطاعات العمل الحكومي، وبدلاً من ذلك اهتمامه بدعم القطاع الخاص، كما أنّ مخرجات التعليم ما تزال غير منسجمة مع حاجات سوق العمل، بالإضافة إلى فجوة الأجور المبنية على النوع الاجتماعي مع التأكيد على مشكلة ضعف الأجور، وعدم تناسبها مع التكاليف المترتبة على خروج المرأة الأم للعمل.

كما بيّنت نتائج الدراسة التي تم إجرائها بمدينة عمان في خريف 2014 على خمسين مستجوباً من النساء والرجال، ومن فئات عمرية وطبقية وتعليمية مختلفة أن ضعف وتراجع التحاق المرأة في سوق العمل يعود أيضاً إلى أسباب انثروبولوجية تكمن بعدم تغير التقسيم الاجتماعي التقليدي للعمل كما بدى ذلك واضحاً في تكرار خطابات كانت على الأغلب تؤيد دور الأمومة، وتعد دور المرأة الأساس وله الأولوية في حال تعارضه مع عمل المرأة خارج المنزل، وهو خطاب يبين مدى تأثير الهيمنة الرجولية، وتحكمها في عدم تشغيل المرأة في نشاطات غير مجالي التعليم والصحة مما يعمل على تكريس نموذج المرأة الأم على حساب امرأة الشأن العام.

الكلمات الدالة: المرأة، التعليم، المجتمع الأردني.

### المقدمة

في ذلك إلى السياسة التي انتهجتها الدولة بهدف محو الأمية، وتطوير المستوى التعليمي للإناث. (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

ورغم ذلك نلاحظ تدني مساهمة المرأة على المستوى الاقتصادي، فنجدها تمثل 12.6% فقط من مجموع العاملين في النشاطات الاقتصادية حسب آخر إحصائية للعام 2014، وهي ذات النسبة التي سبق وحققتها المرأة الأردنية عام 1995. وهذا يعني أنّ مشاركة المرأة في النشاط الاقتصادي ما زال متدنياً جداً سواء أكان ذلك على المستوى المحلي أم الإقليمي (في منطقة الشرق الأوسط)، والبالغ 25.2% أو العالمي البالغ 50%. ويترتب على ذلك ارتفاع نسبة الإعاقة في المجتمع الأردني، خاصة في صفوف النساء. (المرجع السابق).

تهدف الدراسة إلى تحليل هذه المفارقة، وذلك للتناقص

تمكّن الأردن في السنوات الأخيرة من تحقيق نسبة عالية من المساواة الجندرية، وخاصة في قطاعي الصحة والتعليم، إذ تشير آخر الأرقام إلى تفوق ملحوظ حققته المرأة في نسبة الالتحاق بالتعليم، حيث بلغت في العام 2014 ما نسبته 51.7% لصالح الإناث مقابل 48.3% للذكور. ويمثل هذا التطور نقلة نوعية عما كان عليه الحال في منتصف التسعينات حيث لم تتجاوز هذه النسبة 42%. ويعود السبب

\* مركز دراسات المرأة، الجامعة الأردنية (1،3)، قسم الأنثروبولوجيا، كلية الآثار والأنثروبولوجيا، جامعة اليرموك. (2)، الأردن. تاريخ استلام البحث 2016/03/07، وتاريخ قبوله 2016/05/26.

الإناث في كافة الإختبارات، التي أجريت منذ عام 1999 وإلى عام 2011 كما أوضحت أيضاً أن هناك تحسناً في الأداء بلغ 11 نقطة للإناث مقابل 4 نقاط فقط للذكور في الفترة الزمنية المذكورة. كما تفوّقت البنات في امتحان شهادة الدراسة الثانوية العامة للعشر سنوات الأخيرة، سواء أكانت على نسب النجاح العامة أم على مستوى الحاصلين على التميّز في الفروع الثانوية في كل الاختصاصات المختلفة (التقرير الوطني الثاني لتقدم المراة الأردنية 2012-2013).

وعلى الرغم من ارتفاع نسبة الحاصلات على درجة الماجستير من 32.6 عام 1999 إلى 56% عام 2014 إلا أن نسبة الإلتحاق ببرامج الدكتوراة ما زالت منخفضة على الرغم من التحسن الذي طرأ في السنوات الأخيرة من 24.5% عام 2000 إلى 39.1% من المجموع الكلي للمسجلين في برنامج الدكتوراة في عام 2014 (منظمة المراة العربية، 2012). ويعني هذا أن الإناث يتراجعن ويتركن المواقع الأمامية للذكور. ويبدو أن هذه الظاهرة ليست مقصورة على الأردن، وإنما نجدها في الدول الأوروبية المتقدمة. فقد ذكر استبيلات (2006) في كتابه بعنوان "إسرعوا يا بنات" أن هناك انخفاضاً في نسب التحاق الإناث في برامج الدراسات العليا في فرنسا وكأنها حقيقة سوسيولوجية. (Estabilet, 2006).

ومن الواضح سوسيولوجياً أنّ هذه النسب لا تتوزع على الأقاليم الجغرافية في الأردن بشكل متساو، إذ تتفاوت النسب بين مناطق الشمال والجنوب لصالح الشمال، وبين مناطق الأرياف والبدو لصالح الأرياف، وبين المدن والعمامة عمان لصالح العاصمة، وبين مناطق عمان الشرقية وأحيائها الفقيرة، وعمان الغربية لصالح هذه الأخيرة وأحيائها الغنية.

ومن هذا المنطلق لم يتمكّن نظام التعليم من إزالة الحدود الجندرية، وانعكاساتها الثقافية والإجتماعية والإقتصادية. وفي هذا السياق يؤكد (بورديو) أن المدرسة، وإن دأبت على إظهار نفسها كأداة للمساواة الديمقراطية، غير أنها تبقى متورطة ليس فقط بإعادة إنتاج بنية العلاقات الطبقيّة في المجتمع، بل على تأكيد الفواصل الجندرية (Bourdieu and Passeron, 1990).

فالهيمنة التي نراها ونشدها في المجتمع الأردني ليست شيئاً متموضعاً في مكان ما، وإنما هي عبارة عن نظام من العلاقات المتشابكة. ولفهمها لا بد من إخضاع كل البنى الإجتماعية للبحث والتحليل، فالسلطة بالنسبة "لبورديو" كما بالنسبة "فوكو" ولكن من مفكري النسوية ومفكري ما بعد الحداثة تشكّل نظاماً معقداً يخترق كل العلاقات التي تشغل بصورة خفية وبواسطة آليات متنوّعة تمكّنها من السيطرة

ومعرفة أسباب تدني نسبة مشاركة المراة الأردنية في سوق العمل رغم الكفاءات والمهارات والشهادات العلمية التي تحملها. وللوقوف على الأسباب الكامنة وراء ذلك، أرتأينا أن نوجه البحث إلى ثلاث جهات: الأولى محاولة رسم خارطة تعليم المراة الأردنية، لتتضح لنا أهم كفاءاتها واختصاصاتها، والثانية رسم خارطة لعمل المراة بالمجتمع الأردني، لتوضح أهم المجالات التي تستوعبها في صيرورة الإنتاج. وأخيراً الوقوف على الأسباب التي تحول دون عمل المراة في المجالات المختلفة.

### أطلس تعليم المراة في الأردن:

سيتم في هذا الجزء رسم خارطة تعليم المراة الأردنية في ثلاثة محاور تشمل على مناقشة نسبة الأمية عند النساء، ونسبة مشاركتهن في مختلف مراحل التعليم، ورسم أهم التخصصات التي تتواجد بها المراة بصورة واضحة وجليّة.

### - التعليم والمراة الأردنية:

شهد نظام التعليم في المجتمع الأردني تطوراً مستمراً منذ منتصف القرن العشرين. ولعبت المدرسة دوراً كبيراً في هيكلة الإقتصاد الوطني، والانتقال به من بلد يغلب عليه الطابع الزراعي إلى بلد يهيمن عليه الطابع الخدمي. فكان من نتائج ذلك انخفاض ملحوظ لنسبة الأمية عند النساء من 16.5% في عام 2000 إلى 6.8% في عام 2014. وهي نسبة متدنية إلى حدّ كبير إذا ما تم مقارنتها بنسبة الأمية للمراة في الوطن العربي، والتي تصل إلى 46% (المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو، 2012). وعند استعراض الإحصاءات المتعلقة بتعليم المراة يمكننا ملاحظة ما يلي:

أ- تفوّق البنات على البنين في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والعالي:

ارتفعت نسبة إلتحاق البنات بالتعليم الأساسي من 95.6 في عام 2000 لتصل إلى 98.6% في عام 2014. كما ارتفعت نسبة الطالبات في التعليم الثانوي من 50% في عام 2000 إلى 54% في عام 2014 ومن 39.4 إلى 65.9% على مستوى الدبلوم ومن 48% إلى 53% على مستوى البكالوريوس. (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

ويتأكد هذا التفوق بالنسبة للبنات، ليس فقط على مستوى الإحصائيات العامة للتعليم كما أوضحنا وإنما كذلك على مستوى التحصيل الدراسي، إذ تؤكّد التقارير السنوية الصادرة عن وزارة التربية والتعليم على تفوق الإناث على الذكور في كافة مراحل التعليم الأساسي في امتحانات العلوم والرياضيات الدولية، والتي يتم تنظيمها بالتعاون مع وزارة التربية بشكل دوري كل أربع سنوات. وقد بيّنت هذه الإختبارات بوضوح تفوق

الاجتماعي بما في ذلك شرعنة ثقافة الطبقة المهيمنة، وتسويغ الهيمنة الرجولية وتطبيعها، فإنها بذلك تعمل على إعادة إنتاج الأمومة، (Reproduction of Mothering) مما يجعل المرأة تهتم بالشأن الخاص على حساب الشأن العام (Parpara and Connelly, 2000)، وقد يكون ذلك مفروضاً عليها بسبب ارتباط المرأة بالتدبير المنزلي أكثر من الرجل.

### 3 - أطلس المرأة الأردنية في العمل

سنحاول رسم خارطة لاقتحام المرأة للأعمال الرفيعة كالسياسة والقضاء وإدارة الأعمال أولاً، ثم رسم خارطة لأهم وظائف المرأة في القطاع العام، والقطاع الخاص بالأردن ثانياً، ورصد نسبة النساء من الأمهات اللاتي لا يعملن خارج المنزل ثالثاً. وأخيراً، سنرسم خارطة لمليّة المرأة في المجتمع الأردني.

#### 1.3 - المرأة والشأن العام:

للمرأة الأردنية، بموجب الدستور والقوانين، الحق في المشاركة في جميع الانتخابات الدورية بالاقتراع كمرشحة وناخبة، وعلى الرغم من أن نسبة الإناث يمثلن ما نسبته 48.5% من العدد الكلي للسكان، إلا أنهن لسن حاضرات أو مشاركات في الشأن العام بما يكافئ أعدادهن. فلقد تمكنت سيدة واحدة فقط من الفوز في التنافس الحرّ في أول مجلس نيابي في الأردن بعد عودة الحياة السياسية عام 1989 مقابل 6 سيدات فزن بالمقاعد المخصصة للنساء (الكوتا) أي ما نسبته 7% من مجلس النواب. (دائرة الإحصاءات العامة، 2014).

وعلى الرغم من توالي ازدياد أعداد السيدات تحت قبة البرلمان بفعل تأثير قانون الحصص المخصصة للنساء (الكوتا) إلا أن تمثيلهن بقي ضعيفاً، حيث بلغ للعام 2013، ما نسبته 12% فقط في مجلس النواب و12% في مجلس الأعيان (دائرة الإحصاءات العامة، 2013).

أمّا في ما يتعلّق بمجال القضاء، فلقد شهدت مشاركة المرأة تطوراً ملحوظاً حيث ارتفعت نسبة القاضيات من 42% عام 2008 إلى نسبة 48% عام 2009.

ويشهد مجال القضاء تطوراً لافتاً في مجال المتقدمات للمهنة، حيث بلغت نسبة الطالبات 43% من مجموع طلبة الفوج في العام 2008 لترتفع إلى 53% في العام 2009 وأكثر من 60% لعام 2013. وذلك نظراً لتفوق الطالبات وحصولهن على أغلب المقاعد الدراسية في تخصص الحقوق. مما أدى بالجهات المسؤولة إلى تخصيص نسبة للذكور (كوتا)، للتمكن من تضييق الفجوة الجندرية لصالح البنين. (التقرير الوطني الخامس لإتفاقيّة سيداو، 2009).

كما حققت المرأة الأردنية تقدماً ملحوظاً بالنسبة لشغل

والتحكم في البنية الكليّة للنظام الاجتماعي (Torres and Antikainen, 2003). لذلك فإن "بورديو" من خلال أبحاثه حول المدرسة في فرنسا، يؤكد على أنّ المؤسسة التعليمية تعمل على إعادة إنتاج الهيمنة من خلال إعادة إنتاج رأس المال الثقافي. وتتجلى هذه الهيمنة لا في مجال توزيع الرأسمال الثقافي فحسب، وإنما على مستوى طبيعة التخصص أيضاً (Richardson, 1986).

### - المرأة الأردنية ومجالات التخصص:

عند محاولة رسم خارطة توضح المجالات والاختصاصات، التي تتوجه إليها الطالبات بعد المرحلة الثانوية من التعليم، نلاحظ أنّ نسبة الملتحقات بكليات العلوم بشكل عام تقدمت من 46% في عام 2000 إلى 62% في عام 2014. ففي تخصص الهندسة على سبيل المثال، نجد أن نسبة البنات قد ارتفعت من 23.2% سنة 2000 لتصل إلى 35% في عام 2014 ومن 42.2% في الطب إلى 53.7% ومن 54.2 في تخصصات الزراعة إلى 60%. وفي كلية علم الحاسوب من 27.9 إلى 42.8%. وهي نسب لافتة تفيد بأن التوجه الاجتماعي العام لتعليم الإناث أخذ بالتغير، إذ إنّ الفتيات لم تعد تتوجه فقط إلى كليات الآداب، واللغات، والعلوم الإنسانية كما كانت في السابق. بل باتت تتفوق في مجالات العلوم، التي بقيت لسنوات طويلة مجالاً ذكورياً إلى حد كبير.

وعلى الرغم من هذه المؤشرات المباشرة بدخول المرأة لمجالات كانت حكرًا على الرجل، فإنه علينا أن لا ننسى أن الاختصاصات الأدبية مازالت، هي المهيمنة بالنسبة للمجالات التي تتوجه إليها الإناث، حيث تشكّل نسبة الطالبات في الكليات الإنسانية 71.6 بالمائة مقابل 28.4 بالمائة للذكور من الطلاب، ولا ننسى كذلك أن المرأة الأردنية تتقدّم على الرجل في التعليم الابتدائي والثانوي والعالي، ولكنها تتراجع على مستوى الماجستير والدكتوراه؛ لتترك الأماكن الأمامية للذكور كما ذكرنا سابقاً. فما زالت النسبة المئوية للطالبات على مستوى الدكتوراه لا تزيد عن 27%، وهي نسبة مقاربة لنسبة العاملات في مجال التعليم الجامعي، التي بلغت 32% عام 2014. ومن الملاحظ أنّ هذه النسبة تأخذ بالتراجع كلما ارتقينا في السلم الأكاديمي من مساعد بحث وتدرّيس إلى أستاذ مشارك فأستاذ. حيث بلغت النسبة 25% و9.7% و7.3% برتبة أستاذ على التوالي، وهي ليست بعيدة بذلك عن نسب تمثيل المرأة الفرنسية في الحقل الأكاديمي على سبيل المثال، كما بيّن ذلك (استبيلات) (وبورديو) (وباسرون) في بحوثهم حول المدرسة في فرنسا.

فإذا كانت المدرسة تعمل على إعادة إنتاج النظام

النساء في قطاعات متزايدة النمو، وعالية الإنتاجية كالقطاعات المالية وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات والصناعات التحويلية والتجارة. ففي حين تشارك امرأة واحدة من بين أربع نساء في القوى العاملة في هذه القطاعات، يوظف القطاع العام 44% من النساء، وهي القطاعات التي تمثل التعليم والصحة والخدمات. (صندوق النقد الدولي، 2010).

ومن اللافت للنظر في هذه الأرقام لك التوزيع غير المتكافئ للوظائف التي تُقبل عليها الإناث في القطاعات الاقتصادية المختلفة. فهناك ما يقارب نصف القطاعات تشغل الحد الأدنى من الإناث (أقل من 15%). أما القطاعات التي تمثل التعليم والصحة والخدمات فتزيد فيها عدد الوظائف التي تشغلها الإناث عن المعدل. كما أنّ أغلب العاملات لا يتمين إلى القطاعات المنخفضة النمو فحسب بل أيضاً إلى القطاعات التي تتخفف فيها إنتاجية العمل (تعليم صحة، خدمات). وهذا ما تؤكد تقارير مسح الشركات التجارية والصناعية، حيث لا تزيد نسبة تشغيل الإناث عن 20% في معظم الشركات، باستثناء شركات مصانع الملابس التي تزيد نسبة تشغيل الإناث فيها على 50%. (التقييم القطري للمساواة بين الجنسين، صندوق النقد الدولي، 2013).

وتشير البيانات إلى أنّ فجوة الأجور بين الجنسين لا تتخفف عند المستويات الأعلى من التعليم، كما تؤكد نفس البيانات على أنّ المعاملة غير المتساوية في الأجور للإناث العاملات تبدو أكثر وضوحاً وانتشاراً في القطاع الخاص مما عليه في القطاع العام، حيث بلغت نسبة فجوة الأجر بين المشتغلين من حملة البكالوريوس فأعلى 36.5% نقطة مئوية في حين بلغت للمشتغلين من حملة الثانوية أو الدبلوم المتوسط 16.6 نقطة مئوية. (دائرة الإحصاءات العامة 2013).

ونلاحظ عند دراسة العلاقة بين التحصيل العلمي والبطالة أنّ حوالي ثلثي العاطلين عن العمل من الذكور هم من حملة مؤهل تعليمي أقلّ من الثانوي. وفي المقابل تشير البيانات أنّه كلما ارتفع المستوى التعليمي للإناث، ضعفت حظهن في العمل، واضطرن للبقاء في المنزل.

### 3.3 - المرأة الأم:

تعرف المرأة في المجتمع الأردني، وفي كثير من المجتمعات العربية بكونها أما أولاً، وقبل كلّ شيء. لذلك نجد نسبة عالية من النساء ربّات بيوت سواء أكانن اضطراراً أم إختياراً. وهي من خصائص المجتمعات المحلية في مرحلة ما قبل الصناعة. ولعل هذا ما يفسّر في كثير من الحالات، الفجوة بين نسبة التعليم العالية للإناث والنسبة الضعيفة لهن في سوق العمل.

الوظائف الحكومية، ومراكز اتخاذ القرار حيث إنّها تشغل نسبة 14% من مجموع الحقائق الوزارية، وامرأة واحدة فقط في مجالس أمناء الجامعات، وثلاث نساء في منصب مدير إدارة في سلك الشرطة والأمن العام. (المرجع السابق).

أما بالنسبة لمشاركة المرأة في الأحزاب السياسية فتمثل نسبة بلغت 7.5% فقط في العام 2007. وهي نسبة ضئيلة بالمقارنة بنسبة 28%، التي وصلت إليها في العام 2010 بعد صدور قانون الأحزاب الجديد الذي يجبر الأحزاب على تحقيق شروط تتعلق بمكان الإقامة والتمثيل لكل محافظة، مما دفع الأحزاب على استقطاب أكبر عدد ممكن من النساء. (دائرة الإحصاءات العامة، 2013).

وأما بالنسبة للمجالس النقابية، فلا يزيد تمثيل المرأة فيها عن 5% من مجموع الأعضاء و21% فقط بالنسبة للعضوية في مجالس النقابات العمالية. وغالباً ما نجد المهتمات في الشأن العام هنّ ممن ينتمين في الخطّ الرئيسي العام إلى فئة النساء المنحدرات من طبقات غنية، أو من ذوات التعليم العالي، أو من الناشطات على مستوى العمل الحقوقي أو الحزبي، وأغلبهن بنات وأخوات لحزبيين أو حقوقيين قدامى ومعروفين. أو من عائلات كان لها تاريخ في العمل السياسي، وسبق أن تقلدت مناصب عليا في الدولة أو من بنات زعماء العشائر الكبيرة. وتبعاً لذلك فإن المرأة العادية لا تهتم بالسياسة وبالشأن العام، ولا يهمنها سوى لقمة العيش.

### 2.3- المرأة العاملة خارج البيت:

وإذا ما حاولنا رسم خارطة تبيّن مجالات النشاط الاقتصادي للمرأة في الأردن، فإنّه سيلفت انتباهنا تواجد المرأة بنسبة عالية في قطاعي التعليم والصحة. حيث يعمل أكثر من 41% من النساء في قطاع التعليم و14.3% منهنّ في الصحة والخدمة الاجتماعية. ثم يلي هذين القطاعين، الضمان الاجتماعي والإدارة العامة بنسبة 12%. وتأتي بعد ذلك الصناعة التحويلة بنسبة 6.4%. ثم التجارة 5.5% (مسح العمالة والبطالة، 2013).

أما في ما يخص توزيع اليد العاملة على القطاع العام والخاص حسب الجنس، فإن الذكور يغطون ما نسبته 78.6% في القطاع العام بينما تمثل الإناث نسبة 21.4%. ويحتلّ الذكور ما نسبته 86.4% من القطاع الخاص بينما تمثل النساء نسبة 13.6% في عام 2012. (التقرير السنوي، 2013).

وبيّن صندوق النقد الدولي في تقريره السنوي لعام 2013 أن المرأة الأردنية لم تستفد من النمو المتزايد في العقود الماضية بشكل كبير، نظراً لعدم إدماج شرائح عريضة من

وإذا ما نظرنا إلى نسبة المشتغلين من أصحاب الأعمال والعاملين لحسابهم، لوجدنا الصورة أكثر قتامة، حيث لم تتجاوز نسبة صاحبات الأعمال والعاملات لحساب ملكيتهن الخاصة أكثر من 4.6 % مقابل 95.4 % لدى الذكور (دائرة الإحصاءات العامة، 2013).

وعلى الرغم من وجود الكثير من الضمانات القانونية، والشرعية التي تحول دون الاعتداء على حق المرأة بالملكية والميراث، إلا أن الواقع العملي في المجتمع الأردني يشهد الكثير من حالات حرمان المرأة من حقهها بالملكية والميراث خاصة في مناطق الريف والبادية، حيث تشير دراسة أجرتها اللجنة الوطنية لحقوق المرأة على (2009) إلى أن 74% من نساء محافظة أربد لم يحصلن على حقوقهن من الميراث كاملة، وأن 15% منهن فقط تنازلن عن حقهن طوعية، وينسب متساوية في مختلف مراكز وألوية المحافظة وأريافها، الأمر الذي يسهم في إدامة تبعية المرأة الاقتصادية ويجعلها أكثر عرضة للعنف والاستغلال، وغيرها من أشكال الانتهاكات حيث تظهر مؤشرات التمكين الاقتصادي في الأردن للعام 2013 انخفاضاً كبيراً في ملكية المرأة للأراضي والشقق والعقارات. (اللجنة الوطنية لحقوق المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان (2010).

#### 4 - أسباب المفارقة بين نسبة التعليم ونسبة التشغيل

ما الذي يجعل المرأة لا تعمل، ولا تجد عملاً خارج المنزل رغم مؤهلاتها العلمية، والمهارات التي اكتسبتها في المدارس والكليات؟ لفهم هذه المفارقة وتفسيرها، يجب أن نرجع الظاهرة إلى ظروف إنتاجها أي أن نرجع ما يسميه ميلز (Mills) بالسيرة الذاتية أو ما يسميه بالتاريخ، (Holmes, 2007) إذ إنّ الكلّ هو الذي يعطي معنى للجزء. لإعطاء معنى لهذه المفارقة علينا إذاً أن نبحث أولاً في الأسباب السوسولوجية التي أنتجتها. ومن ثمّ البحث في مرحلة أخرى في الأسباب الأنثروبولوجية، التي كانت ورائها.

##### 1.4 - الأسباب السوسولوجية:

هناك أسباب سوسولوجية متعدّدة تعاضدت في ما بينها، وتشابكت لتخلق هذه المفارقة، ومن أهمها:

1.1.4- القطاعات الجاذبة للإناث ذات نمو بطيء وإنتاجية منخفضة:

من خلال استعراض سريع للقطاعات الجاذبة لعمالة النساء نجد أن قطاعات التعليم والصحة والخدمات تحتل المرتبة الأولى على هذا الصعيد، أي أن وظائف الإناث تتوزع على الأغلب على القطاعات ذات الإنتاجية المنخفضة، فإذا كانت

ومن الملاحظ في الوقت الحالي أنه قد بدأ الحديث عن ملامح ظاهرة حقيقية أخذت بالظهور وأصبحت تجتذب مراكز البحث المختلفة، وهي ظاهرة انسحاب المرأة الأردنية من سوق العمل. كما وبدأنا نلمس بوادر ظهور خطابات مضادة لعمل المرأة حتى من قبل النساء أنفسهن. وقد بدت ملامح هذا الخطاب جلية بشكل أكبر بين النساء من المتزوجات وريات الأسر اللاتي لا يعتبرن الخروج إلى سوق العمل فرصة رابحة، إذا ما تمّ الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكلية لحضانة الأطفال، ومصاريف المواصلات وربما تكاليف إضافية تفرضها حاجة الكثير من النساء إلى عاملات المنازل، كل ذلك بالإضافة إلى عدم اعتراف معظم الأزواج بفكرة ضرورة إعادة تقسيم العمل المنزلي التقليدي بين الأزواج. ومن اللافت للانتباه أن مثل هذا الخطاب يتم تبنيه أيضاً من قبل فئة غير قليلة من طالبات الجامعات اللواتي أصبحن متأثرات بتجارب الأمهات من العاملات اللواتي عانين مشكلات التوفيق بين مهمات منزلية وأعباء تقليدية لم يعترها أي تغيير، وبين ما يقتضيه العمل خارج المنزل من أعباء والتزامات. (السيوف، 2015).

وتشير بيانات الإحصاءات العامة للعام 2013 إلى أن المشاركة الاقتصادية تتخفّف وبشكل ملحوظ لدى النساء المتزوجات من كل الفئات. وهذا لا يختلف كثيراً بين المناطق الحضرية والريفية بالنسبة للنشاط الاقتصادي للمرأة الأردنية، فقد بلغت نسبة ربات المنازل 68.6 بالمئة من مجموع القاطنات في الحضر و65.8% من نسبة قاطنات الريف (دائرة الإحصاءات العامة، 2013)، وتصل أقصى مدى لها في الفئة العمرية بين (25-39) وتتنخفض إلى ما نسبته 25% عبر الفئة العمرية ما بين 45-54، و13.2 وتبلغ أدناها 2.3% بين الفئة العمرية (55-64) أي أن المرأة تغادر العمل مبكراً. هذا مع الأخذ بعين الاعتبار أن هشاشة العمل غير القارّ أو العمل المؤقت، هي كلها صفات تنسم بها عمالة الإناث في الأردن أكثر من عمالة الذكور، التي تتمتع بنوع من الاستقرار النسبي إذا ما قيست بتلك التي تشغلها الإناث. فقد بلغ معدل هشاشة العمل في الأردن 23 نقطة مقابل 15 نقطة كمعدل عام لهشاشة العمل في منطقة الشرق الأوسط، فالمرأة في العالم وفي منطقة الشرق الأوسط خاصة أقلّ التزاماً بمسألة الاستمرار في العمل، فمن الملاحظ أن المرأة تدخل إلى سوق العمل ثم تخرج منه بتأثير من الإلتزامات العائلية. وحسب التقرير العالمي لمنظمة العمل الدولية فإن الأردن احتلت الترتيب الأول لهشاشة العمل بين الإناث على مستوى العالم. (International

Labour Organization, 2012)

4 - المرأة والملكية:

بالأعداد الكبيرة، والمتزايدة من طلبات التوظيف التشغيل. (مركز الفينيق للدراسات الإقتصادية والمعلوماتية، 2011).

وفي الواقع ما زالت النساء في الوقت الحاضر تبدي اهتماماً واضحاً بالدراسات المتعلقة بالعلوم الإنسانية، وإهتماماً ضئيلاً في دراسة العلوم، أو في التكنولوجيا بشكل عام. وتنعكس نتائج سوق العمل بشكل رئيس أن المجالات التي تخصص بها الإناث لا تعكس بالضرورة المهارات التي يتطلبها القطاع الخاص، والمؤهلات المطلوبة للإلتحاق بالقطاعات الأكثر إنتاجية وحيوية في الإقتصاد، حيث ينظر للمرأة في المجتمع الأردني على أنها أقل إنتاجية من الرجل، كما أنها تواجه كثيراً من القيود والعوائق المرتبطة بالخيارات والعادات الإجتماعية التي تحول بينها وبين امتلاك مشاريع تجارية خاصة بها ولا سيما بالنساء المتزوجات. وهذا ما يقودها للبحث عن وظائف في القطاع العام الذي تُعدّ وظائفه مقبولة إجتماعياً للمرأة، بالإضافة إلى تقييد حرية حركة المرأة جغرافياً وعدم تقبل عملها في المحافظات البعيدة عن مقرّ سكانها أو خارج الأردن.

#### 4.1.4 - فجوة الأجور المبنية على النوع الإجتماعي:

وسواء أكانت المرأة من المشتغلات في القطاع العام أم في القطاع الخاص، فإن الدراسات جميعها تشير إلى فجوة ملحوظة في الأجور، حيث بلغت 24.5% في قطاع التعليم و27.9% في قطاع الصحة، وهما القطاعان الرئيسيان اللذان يتمتعان بقوة جذب الأيدي العاملة من النساء. (منظمة العمل الدولية بالإشتراك مع اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، 2013).

ومن الملاحظ في الوقت الحالي أنه قد بدأ الحديث عن ملامح ظاهرة حقيقية آخذة بالظهور ألا وهي ظاهرة انسحاب المرأة الأردنية من سوق العمل. كما بدأنا نلمس بوادر ظهور خطابات مضادة لعمل المرأة حتى من قبل النساء أنفسهن. وقد بدت ملامح هذا الخطاب جلية بشكل أكبر بين النساء من المتزوجات وريات الأسر اللاتي لا يعتبرن الخروج إلى سوق العمل فرصة رابحة، إذا ما تمّ الأخذ بعين الاعتبار التكلفة الكلية لحضانة الأطفال ومصاريف المواصلات وربما تكاليف إضافية تفرضها حاجة الكثير من النساء إلى عاملات المنازل. وبالتالي فإن الزوجة العاملة تصبح أمام تحدٍ إيجاد توازن صعب بين العمل في البيت وخارجه، فتفضل الكثيرات الانسحاب. كل هذه الأسباب تتعاقد لتخلق طبيعة إنتاج غير قابل عدد أكبر من النساء.

#### 5.1.4 - نمط الإنتاج:

ويمكن أن تُعبّر هذه المفارقة، في جانب من جوانبها، على عدم قدرة نمط الإنتاج الإستهلاكي المهيمن في المجتمع الأردني على استيعاب اليد العاملة بما أتته في الخطّ الرئيسي

المرأة "مجبرة" على العمل في القطاعات منخفضة الإنتاجية، والتي لا تشهد أي ارتفاع، تصبح فرصة انخراطها في هذه المجالات أقل، وبالتالي يصبح خيار عدم المشاركة بالعمل بشكل عام هو الخيار الأرجح بالنسبة للنساء.

وتظهر الإحصائيات أن القطاعات التي شهدت نمواً ملحوظاً في السنوات الأخيرة، التي تمتاز بالإنتاجية العالية، هي القطاعات المالية وتكنولوجيا المعلومات والمواصلات والصناعات التحويلية والتجارة، وقد شهدت نمواً بمقدار 5% في الأعوام (2008-2000). في المقابل لم تشهد قطاعات التعليم والخدمات الحكومية، أي تقدم على هذا الصعيد، بل على العكس فقد لوحظ (ركود) وتراجع النمو في هذه القطاعات تحديداً في السنوات العشرين الأخيرة. (دائرة الإحصاءات العامة، 2013).

ففي الأردن مثلاً نلاحظ أن فرص الحصول على عمل قد تراجعت عن المستويات التي تمتعت بها المرأة قبل عشرين عاماً خلت، وتشير الكثير من الدراسات أن السبب في ذلك يعود إلى تراجع قدرة القطاع العام على استيعاب الطلبات المتزايدة على الفرص التي يوفرها هذا القطاع، وخاصة في مجالي التعليم والصحة.

#### 2.1.4 - تراجع دعم صندوق النقد الدولي لقطاعات العمل

الحكومي:

فبالإضافة إلى محدودية استيعاب القطاع الحكومي للأيدي العاملة فإن كثيراً من الباحثين يرون أن تراجع الدعم الذي كان يقدمه صندوق النقد الدولي لهذا القطاع منذ التسعينات كان سبباً إضافياً في الحد من قدرته على استيعاب المزيد من هذه الطلبات، وأن الإصلاح الاقتصادي الذي فرضه صندوق النقد الدولي على كثير من الدول النامية، وسياسة الخصخصة التي اتبعتها هذه الدول لكثير من القطاعات قد أثرت سلباً في قدرة هذا القطاع على استيعاب المزيد من الأيدي العاملة (Henry and Sayre, 2003).

#### 3.1.4 - مخرجات تعليم غير منسجمة مع حاجات سوق

العمل:

يعاني سوق العمل الأردني من خلل كبير نتيجة عدم مواءمة مخرجات النظام التعليمي مع حاجات سوق العمل. فحاجات سوق العمل ونوع الفرص التي يولدها تختلف كثيراً عن المهارات، والتخصصات التي يملكها طالبوا العمل. وينطبق ذلك إلى حد كبير على الإناث أكثر من الذكور؛ نظراً للعدد المتزايد من خريجات الجامعات اللواتي لا يسمح لهن تأهيلهن التعليمي، أو ظروفهن الإجتماعية العمل سوى في قطاع التعليم والصحة. وهما القطاعان اللذان أصبحا يضيقان

كمفهوم أسني، هو الذي سيظهر لنا مدى دلالة هذه الرؤية أو تلك دون سواها. فإذا ما تكررت صورة المرأة على منوال معين عدة مرّات في المقابلات المختلفة فإن ذلك سوف يعني بالضرورة ان هذه الصورة مهمّة وذات معنى ودلالة.

لقد سعت هذه الدراسة تحديداً إلى الكشف عن الصورة المهيمنة التي أسندت إلى المرأة، التي وقع من خلالها تحديد وتعريف مكونات شخصيتها وضبطها ودورها ومكانتها في المجتمع الأردني. ولقد حاولنا من خلال ذلك، أن ننتبين ما إذا كانت هذه المكانة التي أسندت إليها تؤهلها أن تكون مواطنة حرة قادرة على المشاركة الفعلية في الشأن العام، أم إنها ما زالت تراوح مكانها في حدود المهن والوظائف التقليدية، أو تلك التي لا يمكن اعتبارها إلا امتداداً ألقياً لدور المرأة التاريخي، الذي وقع اختزاله في الأمومة وفي الفضاء الخاص.

إن الوضعية المهيمنة لتقسيم العمل بين الرجل والمرأة لا تتم إلا من خلال وعبر آليات ومصانع وتقنيات تؤمن للهيمنة قوتها واستمرارها، ونحن إذ نركّز في بحثنا هذا على المؤسسة التربوية كآلية ضخمة تعمل لصالح الهيمنة، فإننا بالضرورة لا نغفل الأهمية الأنثروبولوجية لمؤسسة الزواج وتقسيم الفضاء بين الجنسين والعادات ووسائل الإعلام والطقوس الاحتفالية كوسائل وأدوات قوية وفاعلة في فبركة وإنتاج الأنوثة والذكورة.

أ - على المرأة أن تبقى في البيت:

يمكن القول إن من يدافع عن بقاء المرأة في البيت، ويرى فيها شأناً داخلياً خاصاً هم على الأغلب رجال من عمر الشباب المتزوجين، وغير المتزوجين، وذوي مستوى تعليمي متدنٍ وذوي الاتجاهات الدينية المتطرّفة، ومحدودي الدخل، وفي ذات الحين المتديّبات من النساء المتزوجات والحاملات لشهادة الثانوية العامة، أو ما دونها واللاتي ينتمين إلى الطبقات الشعبية.

وهي فئات يمكن تصنيفها على أنها الأكثر استبطاناً وامتثالاً لقيم وتعاليم ومقولات الثقافة المحلية التقليدية. فقد لمسنا أن النساء من هذه الفئة هن الأكثر امتثالاً وتمسكاً بمقولات التفوق الطبيعي للرجال، وحقهم بالقوامة على وجهيها المتمثلين في حق الرجال أن يكونوا قوامين على النساء كأصحاب سلطة شرعية أولاً، وبمسؤوليتهم الكاملة عن المرأة بما تحتاجه من نفقة ثانياً. وبالتالي بقاء المرأة في المنزل هو نتيجة متوقّعة، وتحصيل حاصل لأثر هذه الرؤية الرجولية المهيمنة في سلوك وتفكير هؤلاء المستجوبين الذين غالباً ما يبزرون دفاعهم على هذه الرؤية بإحالتنا سواء إلى الدين كما يؤولونه. أو إلى الطبيعة والى البيولوجيا بدعوى أنّ المرأة هي التي تلد وهي التي ترضع الأطفال وهي التي تعيد إنتاج الطبيعة. وغالباً ما

العام لا يعتمد على التصنيع بقدر ما يعتمد على الخدمات. ولكن كيف تفهم أنّ النمط ذاته أي طبيعة الإنتاج ذاتها تشغل الرجال حتى وإن لا تتوفر فيهم المؤهلات المطلوبة ولا يشغل النساء حتى وأن كن على قدر عال من الكفاءة والمهارة؟ ربما نجد تفسيراً لهذه الظاهرة في الأسباب الأنثروبولوجية.

2 - الأسباب الأنثروبولوجية:

ونقصد بالأسباب الأنثروبولوجية، هي تلك الأسباب العميقة المتمثلة في الرؤى والنظم الرمزية المهيمنة. وهذه النظم الرمزية أي هذه التمثلات الاجتماعية التي تهيمن على المخيال الجمعي للناس، والتي تشكل في الواقع جزءاً لا يتجزأ من بناء واقع المرأة، لا بل الجزء الأهم الذي نقرأ به ومن خلاله الواقع ونؤوله ونبنيه ومن دونه لا يتسنى لنا في أية حال من الأحوال أن نعيد بناء الجندر ونكتشف دور ومكانة المرأة في المجتمع. وتتجلى هذه الرؤى المهيمنة أو هذا المخيال الجماعي بطريقة جلية في المجالات التالية:

- التقسيم الاجتماعي للعمل:

إن التقسيم الاجتماعي للعمل بين المرأة والرجل ليس مجرد توزيع اعتباطي للأعمال والأدوار والواجبات، وإنما هو تعبير عن هيمنة رجولية متأصلة، وعن ثقافة تقليدية محلية مهيمنة، ونظم رمزية كامنة فينا منذ آلاف السنين. هذه الهيمنة الرجولية القديمة الحديثة، هي التي توزع المعاني وتمنح الدلالات لكلا الجنسين، فنجدها تعرّف الرجل بالحضور والحركة والنور وتعرّف المرأة بالغياب وبالسكون وبالظلام. وهي التي يتم من خلالها تقسيم الفضاءات. فعلى الرجل أن يهتم بالشأن العام، وعلى المرأة أن تنتسب للفضاء الخاص. (العنوم، 2010)، وهي التي بواسطتها يتم كذلك تقسيم العمل الاجتماعي والمكانة والأدوار. فعلى الرجل أن يهتم بالأعمال الرفيعة كالسياسة وتسيير الشأن العام وصناعة المعرفة، وعلى المرأة أن تهتمّ بالأعمال المنزلية كالأعمال البيوية والطبخ والتنظيف وإعادة إنتاج الطبيعة. ولكي تتحقّق، ستعمل هذه الهيمنة على تحويل نفسها إلى طبيعة طبيعية حيث تبدو من خلال الحس المشترك التي تبنيه، وكأنها عفوية وطبيعية وفوق المسائلة (المصدر السابق). سنحاول رصد أثر هذه الهيمنة على الحس المشترك من خلال التكرار الذي يمكن تسجيله في خطاب بعض القوى الفاعلة في حلبة الصراع.

- التكرار في خطاب القوى الفاعلة في الصراع الاجتماعي:

إن رصد التكرار في البحث عن أثر الهيمنة الرجولية في خطاب القوى الفاعلة في الصراع الاجتماعي، هو من الأدوات التي ستساعدنا على فهم هذه المفارقة، وذلك لأنّ التكرار

مما يضمن لها مستقبلاً ومستوى أفضل على الصعيدين المادي والإجتماعي. (Sayre and Hendy, 2013).

إن هذا الخطاب وإن كان يبدو من الخارج حدثياً، ومتفهماً لحق المرأة في ولوج الفضاء العام من أجل العلم والعمل وتحقيق الذات، إلا أنّ المتمعن في ذلك الخطاب يجده متقلاً بشروط الهيمنة وإكراهاتها. وسوف يكتشف أنّ تلك الحداثة وهمية وزائفة. حداثة في القشور تلك التي لم تخرج من خطاب تقسيمات الثقافة التقليدية بين الداخل والخارج واختزال المرأة في الأمومة وإعادة إنتاج الطبيعة.

ت - المرأة مواطنة كالرجل لها ما له وعليها ما عليه:

لقد كان هذا خطاب النساء المنتميات في أغلبهنّ إلى الطبقات العليا، وممن يحملن شهادات جامعية عليا، وممن تخرجن من الجامعات الغربية والمنققات، هي التي تطالب باهتمام المرأة بالشأن العام بما في ذلك تسيير الحي وصناعة المعرفة وتسيير الأعمال. بل إن البعض كنّ أميل إلى الرأي القائل بتفوق المرأة على الرجل في الشأن العام. وهو أمر غير مستغرب حيث أنّ الفئات التي تنبئ منظومة حداثية في التفكير لا بد أن تتوافر فيها كل هذه الشروط أو بعضها على الأقل. ولكن المفارقة كانت تكمن في أن البعض من هذه الشريحة على الرغم من أفكارها الحداثية الواضحة إلا أنها تدافع في ذات الحين، وبالحماس نفسه على الأمومة، إذ يعد بعضهم أنّ نجاح المرأة في بيتها يشكّل جزء لا يستهان به من نجاحها على صعيد العمل، وأن دور الأمومة لا يمثل عائقاً بأيّ شكل من الأشكال على قدرتها أو نجاحها ونجاحة عملها كشخصية سياسية أو عامّة.

هذا التكرار في خطاب المستجوبين يبيّن مدى أثر الهيمنة الذكورية في عدم تشغيل المرأة في نشاطات غير مجالي التعليم والصحة، ويوضح النسبة المرتفعة التي يمثلها، الأمر الذي يؤكد على أنّ المجتمع الأردني ما زال يخضع لهيمنة الخطابات المحافظة والتقليدية حتى وإن كانت المؤشرات العامة للحداثة في مجال التعليم من الأعلى على مستوى الوطن العربي كلّها.

##### 5- الخاتمة

إنّ الآليات والمصانع التي عملت على اختزال دور المرأة في الأمومة والشأن الخاص كالنظام التعليمي، ومؤسسة الزواج، والتقسيم الاجتماعي للعمل والفضاء ووسائل الإعلام وإعادة إنتاج الخطابات التقليدية المناهضة لحقوق المرأة ما زالت قوية وفاعلة في صناعة الجندر بالمجتمع الأردني بطريقة تكون فيها المرأة غائبة تماماً في الشأن العام كما يمكن أن نلاحظ كذلك أنّ الأصوات التي تؤمن بمرأة الشأن العام، التي

يكون اللجوء إلى المرجعية الدينية مصحوباً بالفصل والجزم والتأكيد دون ترك أي مجال لإعطاء تأويل آخر للنصوص الدينية أو فتح الباب لإبداء الرأي أو النقاش أو الاجتهاد.

ب - الأمومة دور مقدّس وله الأولوية في حال تعارض مع العمل خارج البيت:

يؤيد الكثير من الرجال والنساء عمل المرأة خارج المنزل، أو بتعبير أدق هم لا يعارضونه ولكن على شرط أن لا يتعارض مع الدور الأساسي للمرأة بالنسبة إليهم، ألا وهو دور الأمومة.

وهؤلاء هم الفئة الغالبة على مجتمع الدراسة. وهم أيضاً الفئة التي كان من الصعب حصرها في طبقة معينة، أو مستوى عمري أو تعليمي معين. إذ إنهم يتوزعون على طيف واسع من الأعمار والأديان (الإسلام والمسيحية)، والمستويات التعليمية والطبقات الاجتماعية. وتكاد تتراوح مواقفهم بين مؤيد نزولاً عند رغبة الزوجة التي تلحّ على العمل وبين متسامح، وفي نفس الوقت يتعفّف عن أخذ الأموال من الزوجة على اعتبار أن ذلك مهين أو لا يصحّ، أو لأنه مقتنع أن الإنفاق على البيت واجب على الرجل، وبين من هو متسامح مع عمل المرأة ولكن بشرط عدم الاختلاط.

وكل هؤلاء من المبحوثين، مهما اختلفوا في نوع تحفظاتهم، إلا أنّهم يتفقون جميعاً على أنّ الدور الأساس للمرأة يتمثل أولاً وأساساً في الأمومة وهو الدور الذي يراه الجميع طبيعياً ولا مجال للنقاش فيه. حتى أنه أصبح من اللافت توجه الكثير من طالبات العمل ممن يحملن شهادات متخصصة في الهندسة، أو الصيدلة إلى المدارس الخاصة؛ وذلك للعمل كمعلمات لمواد كالكيمياء والفيزياء والرياضيات. ويجب الملاحظة أنه لا توجد إحصائيات دقيقة حول نسبة هؤلاء، إلا أن الكثير ممن تمت مقابلتهنّ كنّ دوماً يبررن ذلك بعدم تلائم مهنة الصيدلة والهندسة وساعات دوامها الطويلة مع متطلبات دورهنّ كأمهات وزوجات وريبات منازل، على عكس مهنة التعليم ذات الظروف "الملائمة" لدور الأمومة حتى وإن كانت أزهّد أجراً.

وتشير بعض الدراسات إلى فكرة أن توجه الفتاة للتعليم، وبهذا الشكل الكثيف ليس بالضرورة مردّة الحاجة إلى العمل بعد التخرج أو الرغبة فيه، أو نتيجة لقناعة المرأة بدورها الحديث، ورغبة منها في تحقيق الذات من خلال العمل والإستقلال الاقتصادي. بل إن الكثير من أفراد مجتمع الدراسة يعتبرن الجامعة أو مكان العمل الفرصة الوحيدة التي يمكن من خلالها البحث عن زوج المستقبل أو ربما تحسين فرص الزواج بالنسبة للفتاة. فزيادة فرصة المرأة في تعليم أفضل أو أعلى تعني للكثيرات تأمين فرصة زواج من رجل يحمل شهادة أعلى،

تتقيف الشعوب. يجب أن لا تكون المدرسة أداة لتعليم حرفة أو تقنية لا تضيف إلى شخصية الأفراد أكثر من الأعباء كما هو الحال، بل ينبغي أن تكون المدرسة وسيلة لتغيير الرؤى وتنوير العقول وثورة عارمة ضد التخلف وما ينتج عنه من تطرف وانغلاق. من دون هذا العمل الدؤوب للمدرسة ولمراكز البحوث وللمكتبات العمومية، لا يمكن أن نؤسس للمجتمع منفتح ومتسامح ومؤمن بمفهوم التاريخ والنسبية والمواطنة والاستقلالية ومراة الشأن العام.

تحاول أن تقطع مع الرؤى المناهضة للمرأة ما زالت نادرة وخافتة وغير فاعلة. لذلك كان وما يزال مشروع المرأة المواطنة ضعيفاً وخجولاً وغير ثابت في الأرض. فهو مشروع لا يتجلى إلا من خلال بعض الخطابات الحاملة هنا وهناك.

ولكن هذا لا يعني أنه مشروع لقيط، وغير قابل أن يتحقق على هذه الأرض كما تسعى إلى تسويق ذلك الرؤى المحلية التقليدية. إنه مشروع من دونه لا يمكن أن يحقق المجتمع الأردني التنمية، وأن يشارك في صناعة الحداثة. ولكي يتحقق هذا المشروع، يجب على المدرسة أن تلعب دورها التاريخي في

### Bibliography:

- Baudelot, Chritian, Establet, Roger. (2006). Allez les filles, Paris: Seuil.
- Beck, Ulrich, Anthony Giddens, Scott Lash. (1994). Reflexive Modernization: Politics, Tradition and Aesthetics in the Modern social Order California: Stanford University Press.
- Bourdieu Pierre and Jean-Claude Passeron (1990). Reproduction in Education, Society and Culture, London Routledge.
- Brenesein Basil, (1975). Class, Codes, and Control.Vol.1. London: Routledge and Kegan Poul.
- Carlos Alberto Torres, Ari Antikainen, (2003). the International Handbook on the Sociology of Education, USA: Rowman. And Littlefield Publishers,
- Global Employment Trends for Women, (2012). Geneva: International Labor Organization.
- Holmes, Mary, (2007). What is Gender: Sociological Approaches, London: Sage publications.
- Parpara, Patricia and Connelly, Eudine Barribeau. (2000). Theoretical Perspectives on Gender and Development, Canada: published by the International Development Research Center.
- Richardson. Ed. John G. (1986). The Forms of Capital. Handbook of Theory and Research for the Sociology of Education. New York: Greenwood Press.
- Sayre, Edward and Hendy, Rana, (2013). Female Labor supply in Egypt Tunisia and Jordan, Beirut: American University of Beirut.
- The Millennium Development Goals Report, (2014). New York: United Nations.

### المصادر والمراجع

#### المراجع العربية:

- تجمع لجان المرأة الأردنية، (2012). دليل الممارسات الفضلى في سوق العمل الأردني. دائرة الإحصاءات العامة، عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة، مسح العمالة والبطالة في الأردن للأعوام، (2000-2014). عمان.
- دائرة الإحصاءات العامة، عمان. (2013).
- السيوف، سيرين. (2015). محددات مساهمة المرأة الأردنية في سوق العمل: دراسة نوعية لتحليل الخطاب الاجتماعي العام، رسالة ماجستير غير منشورة، الجامعة الأردنية.
- صندوق النقد الدولي، (2013). التقييم القطري للمساواة بين الجنسين، حول مواضيع المشاركة الاقتصادية والقدرة على الإختيار والوصول إلى العدالة في الأردن، عمان.
- العتوم، ميسون، (2010). حفريات في تاريخ النساء، عمان: منشورات وزارة الثقافة الأردنية.
- اللجنة الوطنية لحقوق المرأة وصندوق الأمم المتحدة للسكان، (2010). المرأة وحقوق الملكية والميراث "حقائق وسياسات مقترحة"، عمان.
- اللجنة الوطنية الأردنية لشؤون المرأة، (2009). التقرير الوطني الدوري الخامس لإتفاقية القضاء على جميع اشكال التمييز ضد المرأة، عمان.
- اللجنة الوطنية لشؤون المرأة، (2012 - 2013): التقرير الوطني الثاني لتقدم المرأة الأردنية، نحو الوقاية والحماية والتمكين، عمان.
- مركز الفينيق للدراسات الاقتصادية والمعلوماتية، (2011). تقرير التحديات التي يواجهها سوق العمل الأردني، عمان.
- المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم الألكسو، (2012)، تونس.
- منظمة المرأة العربية مؤشرات وارقام، (2012)، القاهرة.
- وزارة العمل، (2010)، مسح لجنة الخبراء لسوق العمل، عمان.

## Jordanian Women in Education and at Work: Study in Jordanian Society

*Maysoon W. Al Atoom, Khader W. Al Otum, Abeer B. Dababneh \**

### ABSTRACT

This study aimed to identify the most important sociological and anthropological reasons for the paradox between the marked superiority of the Jordanian women's level of education, and in return, their modest contribution at the economic level.

In order to identify the sources of this paradox the study focuses on three main interfaces. First, we tried to design women's education strategy to clarify their main competencies and powers. Second, we draw a plan of women's work in Jordanian society to identify the most important areas in which women participate in the production process. Finally, we tried to understand the root causes that prevent women from work and form the engagement in public affairs.

The results of the study showed that there are different sociological factors behind this phenomenon. One of the most important factors was that the most attractive sectors for females (health and education) are characterized by slow growth and low productivity, coupled with low International Monetary Fund support for government sectors and instead support the private sector. Furthermore, the output the education sector remained inconsistent with labour market needs, in addition to the gender pay gap, with emphasis on the problem of low wages and its incompatibility with the costs associated with mothers joining the workforce. The results of the study prepared in Amman in fall 2014, on 50 male and female participants from various age groups and different educational backgrounds and classes showed that the weakness and decline in the enrolment of women in the labour market has also anthropological sources. They can be summarized by keeping the classification of work as it was clear in the propagandas that mostly supported the role of motherhood and considered it as the main role for women and it has priority in case of conflict with the women working outside the home. The propaganda showed the impact of manhood dominance and its control on preventing women from working in non-educational and health sectors and devote the motherhood model over women in public affairs.

**Keywords:** Women, Education, Jordanian Society.

\* Center for Women Studies, University of Jordan, Jordan (1, 3), Department of Anthropology, Faculty of Archeology and Anthropology, Yarmouk University. Jordan (2). Received on 07/03/2016 and Accepted for Publication on 26/05/2016.